

نزيف قطاع الألبان يهدد الاكتفاء الذاتي للتونسيين

سوء إدارة الأزمة يتسبب في تراجع الإنتاج بنحو 20 بالمئة

تمارس أوساط صناعة الألبان التونسية ضغوطا على السلطات للإسراع في إيجاد حل جذري ينقذ القطاع من أزماته المترامية منذ سنوات، خاصة وأن الحكومات المتعاقبة تتكلم في معالجة المشكلة من جذورها، والتي تطفو على السطح بين الفينة والأخرى منذ 2011.

في أسعار الأعلاف أو الأدوية المستعملة للأبقار.

وتنص الاتفاقية أيضا على وضع برنامج استثنائي لتجديد القطيع بعدد كبير من الأبقار لدعم الإنتاج.

لكن الحكومة لم تفعل حتى الآن الاتفاقية للحد من النقص، في وقت يتواصل فيه نزيف القطيع وترتفع فيه أصوات المتذمرين من المربين.

وتلقي أوساط القطاع باللوم على تدهور قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية، وهو ما ساهم في زيادة كلفة توريد مواد التعبئة والتغليف بما تسبب في خسائر تقدر بنحو 65 دولارا عن كل الف لتر من الحليب خلال ذروة أزمة القطاع قبل عامين.

ويرى مراقبون أن أزمة القطاع الزراعي في البلاد لم تقتصر على نقص العاملين في تربية المواشي فقط، بل أدت إلى استفحال ظاهرة نزوح القرويين إلى المدن.



منور صغيري

أزمة القطاع بمنطق الحسابات المادية

ويرى صغيري أن عمليات النزوح وخاصة من مناطق الشمال الغربي للبلاد أدت إلى الدخول في متاهة الديموغرافيا السلبية، حيث بات عدد الناشرين أكثر من عدد المولودين الجدد بتلك المناطق. وتعاني المناطق الريفية في تونس من عزلة بعد أن عجزت الدولة في ضمها تحت برنامج الإصلاحات بشكل ملموس رغم الوعود التي قطعتها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات التسع الأخيرة. ويوضح النقابي أيضا أن تعامل السلطات مع قطاع الألبان والزراعة بقي مقتصرًا في حدود الحسابات المادية وتقدير حجم الربح والخسارة، في حين أن الأرباح تمثل صمام الأمان لتلك المناطق ونزوحهم إلى المدن يضيف عبئا إضافيا على الدولة.

وأختار العديد من المربين الهجرة بعد أن يشسوا من إمكانية النهوض بالقطاع الذي أصبح يكبدهم خسائر كبيرة.

وتدق الأوساط الاقتصادية أجراس الخطر منذ سنوات منذرة الحكومة والنقابات بانهايار القطاع، الذي يمثل سقوطه تهديدا لقوت التونسيين وضربا لأحد أهم القطاعات الحيوية.

وسبق وأن هدد اتحاد الفلاحين خلال السنوات الخمس الأخيرة بإيقاف عمليات إنتاج الألبان ومشقتها بعد فشل المفاوضات مع الحكومة.

وأجبت الحكومة الأوضاع مرارا مع النقابات بعد توريدها للحليب في وقت يرتفع فيه الاستياء الشعبي.

وعمق التوريد بكثافة من العجز التجاري لتونس كما استنزفت احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة بشكل كبير، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات لا حصر لها.

سناء دعوني
صحافية تونسية

تونس - عادت مشكلة قطاع صناعة الألبان في تونس إلى الواجهة مرة أخرى مع استمرار السلطات وخاصة وزارة الفلاحة والصيد البحري في التراخي لوضع حد للمشكلة مع بقية الأطراف المتداخلة.

ويجتمع المزارعون بصفة دورية في جهاتهم لوضع الخطط لأنشطتهم القادمة، في خطوة للضغط على الحكومة للنهوض بالقطاع الذي بات يتقل كاهلهم ويمثل عبئا على الدولة نظرا لسوء التصرف في الموارد والخلل الواضح في التسير.

ومنذ الأحداث التي تفجرت في يناير 2011، يشكو القطاع منذ سنوات من تراجع أعداد قطعان الأبقار نظرا لاستفحال عمليات الذبح العشوائي والتهرب التي أدت إلى عزوف المربين عن هذا النشاط مما تسبب في تراجع الإنتاج بنحو 20 بالمئة.

ويدور حديث بين التونسيين حول اختفاء الحليب من رفوف المتاجر، إذ ربط البعض منهم ذلك بتعمد كبار المزارعين والمحتكرين القيام بتخزين الإنتاج الذي من المفترض أن يتم تزويده في السوق إلى حين الزيادة في سعر البيع.

ويقول عضو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري منور صغيري في تصريح لـ "العرب" إن المنظمة النقابية استشعرت الخطر إزاء المؤشرات الموجودة والتي تنذر بهبوط كبير في إنتاج الحليب وعدم تجاوب الحكومة، وهو ما ستكون له تداعيات خطيرة على السوق.

ويضيف أن إنتاج الحليب تراجع خلال شهر أكتوبر الماضي، حيث تم إنتاج نحو 30 مليون لتر يوميا فقط، مقابل نحو 17 مليون لتر كمخزون استراتيجي تكفي لشهرين ونصف الشهر فقط.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الاستهلاك اليومي في السوق المحلية يبلغ حوالي 1.5 مليون لتر يوميا، في فترة تتميز بالنقص في كميات الإنتاج نظرا للتغيرات المناخية، الأمر الذي يندرج أزمة جديدة قد تعقد المشكلة.

وتراجع الإنتاج اليومي من الألبان بنحو 20 بالمئة مقابل ارتفاع الطلب إلى 1.9 مليون لتر يوميا، مسجلا نقصا يقدر بنحو 400 ألف لتر.

وتشكل الأمراض التي تفتك بالقطعان عاملا إضافيا في أزمة نقص عدد الأبقار، حيث لم تعد كافية لتغطية الاستهلاك اليومي ولا كفيلا بدعم نشاط المربين والمزارعين.

وكانت الحكومة قد أبرمت اتفاقية مع الاتحاد الفلاحي في وقت سابق تنص على ميثاق النهوض بقطاع الألبان باعتماد السعر المتحرك بما يراعي ارتفاع كلفة الإنتاج وتحيينها متى استدعت الضرورة ذلك.

ويسعى المزارعون والمربون خصوصا لضمان أرباحهم في حال حصول ارتفاع



في أمس الحاجة إلى الأموال

أسوأ أزماتها الاقتصادية وسط انتشار واسع لاحتجاجات اطاحت بالحكومة. وقال مدير الفريق السبائي في وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية توبي أيلز إن "تغيير ربط العملة اللبنانية بالدولار سيكون خطوة مؤلمة وسينجم عنه ضعف حاد لليرة لكنه قد يسر أيضا فوائد في الأجل الطويل".

وأضاف "إذا كنت بصدد تغيير الربط فإن الأمر يرقى إلى أن يكون إعادة تسعير للاقتصاد اللبناني... ومع الأخذ في الاعتبار الاختلالات التي يراها المرء في لبنان، مثل عجز الحساب الجاري، فإنه سيتسبب في ضعف كبير للعملة". ومن المرجح أن تكون تكاليف التخلي عن الربط مؤلمة في الأجل القريب، حتى إذا استطاع تعديل أن يدر فوائد في الأجل الطويل.

واستبعد مصرف لبنان المركزي مرارا التخلي عن الربط الذي يحدد سعر الليرة عند 1507.5 مقابل الدولار.

لكن في ظل أسعار الصرف في السوق السوداء التي تشير إلى خصم يزيد على 20 بالمئة في الأيام القليلة الماضية، يقول مراقبون إن احتمالات خفض في خانة العشرات لقيمة العملة أصبحت مرجحة بشكل متزايد.

وتتهمك الأسواق والمستثمرون والمحللون في تقدير حجم المخاوف التي تواجه الليرة اللبنانية وإمكانية تدهور قيمتها في ظل استمرار شح الدولار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والأسعار المتداولة في السوق السوداء.

الإمارات تقود جهودا خليجية لدعم الاقتصاد اللبناني

تزايد المخاوف من انزلاق بيروت في منحدر تآكل احتياطاتها النقدية

عززت الإمارات من تحركاتها عبر بوابة قيادة الجهود الخليجية لحشد الدعم المالي اللازم للبنان من أجل تخفيف أزماته الاقتصادية المترامية، رغم التوترات السياسية، التي تعرقل خطط بيروت لتنفيذ الإصلاحات في درب إبعاد البلاد عن شبح الانهيار.

وأبوظبي - كشفت الإمارات أمس أنها تعكف على إعداد خطة تتعلق بتقديم مساعدات خليجية إلى لبنان حتى يقوم بمعالجة الأزمات المزمنة نتيجة التنازبات السياسية، وهو ما أدى إلى انفجار غضب المواطنين.

وأكد محافظ مصرف الإمارات المركزي مبارك المنصوري خلال مؤتمر صحافي أمس أن البنك يدرس تقديم مساعدات للبنان وأنه سيرفع توصية إلى قيادة الدولة الخليجية.

ولم يذكر المنصوري تفاصيل دقيقة حول قيمة المساعدات المتوقع أن يتم ضخها للبنان، أو توقيت القيام بذلك بشكل دقيق.

ويقول محللون إن حصول بيروت على دعم خليجي يمكن أن يمثل حبل إنقاذ للاقتصاد اللبناني، رغم أن الصراع السياسي ونفوذ حزب الله الموالي لإيران قد يعرقلان حصولها على الدعم الذي تحتاجه.

وسئل المحافظ عما إذا كانت الإمارات قد قدمت معونة للبنان منذ زيارة رئيس الوزراء سعد الحريري الشهر الماضي فأجاب "قررنا إجراء دراسة وتقديم توصية للقيادة في ضوء التطورات الأخيرة".

وأضاف "نعمل على كل شيء... نعم لدينا أمل. سنعمل على ذلك".

واستقال الحريري، الذي كان يلقي دعما من الغرب ودول الخليج العربية، من منصبه الأسبوع الماضي معلنا أنه وصل إلى "طريق مسدود" في مساعاه لحل الأزمة.

وتعهدت السلطات بتنفيذ إصلاحات طال تأجيلها في وقت يواجه فيه لبنان أحد أكبر أعباء الدين في العالم ويعاني من تراجع النمو وضعف البنية التحتية المتهاكلة.

وتبدو احتياطات لبنان المالية معرضة للتراجع بعد أن تعهد المصرف المركزي بالسحب من احتياطات النقد الأجنبية لسداد ديون الدولة المستحقة المقومة بالدولار. وقد أكد الأسبوع الماضي أنه مستعد لفعل المزيد.

وقال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، الذي حضر المؤتمر، إن المركزي مستمر في توفير الدولارات لأسواق المال المحلية، وإن لبنان لديه العديد من الخيارات في مساعاه للحصول على مساعدة.

وتتجه احتياطات لبنان من العملة الأجنبية، التي عادة ما كانت مرتفعة، إلى الانخفاض بسبب تباطؤ تدفقات رأس المال من اللبنانيين في الخارج إلى النظام المصرفي اللبناني.

وتسعى بيروت لكبح التراجع الحاد في ثقة المستثمرين الأجانب والمودعين الذين يتحولون إلى عملات أخرى غير الليرة المربوطة بالدولار.

ويخضع ربط العملة المستمر منذ 22 عاما لتدقيق متزايد بينما تصارع البلاد



مبارك المنصوري

الإمارات سترفع توصية للقيادة الخليجية بخصوص دعم لبنان

مصر تقترب من إبرام صفقة للغاز مع إسرائيل

لندن - رجحت شركات طاقة أمس الانتهاء خلال الأيام القليلة المقبلة من اتفاق ينقل السيطرة على خط أنابيب لنقل الغاز بين إسرائيل ومصر.

وتطرح القاهرة إلى أن تتحول إلى مركز عالمي لتوزيع الغاز بعد انطلاقتها في الإنتاج من حقل ظهر المصري، الذي يضم أكثر احتياطات البحر المتوسط.

ودخلت نوبل إنرجي، التي مقرها تكساس، وديليك للبحر الإسرائيلية في شراكة مع شركة غاز الشرق المصرية في مشروع باسم إي.إم.إي.دي.

وتم الاتفاق قبل نحو عام على شراء 39 بالمئة في خط شرق المتوسط البحري، حيث من المقرر نقل الغاز من خلاله إلى مصر، مقابل 518 مليون دولار.

ويقدر طول الخط الرابط تحت سطح البحر بين عسقلان في تل أبيب

والعريش في القاهرة بنحو 90 كيلومترا. وأفصحت مصادر للبورصة الإسرائيلية عن أن الأسهم نقلت بالفعل إلى المشتريين بينما وضعت الأموال قيد الائتمان وإثباته ينبغي الانتهاء من الصفقة خلال الأيام المقبلة.

وقال يوسفي أبو الرئيس التنفيذي لديليك إن "إتمام صفقة غاز الشرق إيذان بفجر عصر جديد لسوق الطاقة الإسرائيلية وبالانتقال إلى مكانة المصدر الإقليمي للغاز الطبيعي".

ويضيف "مشروع لوثيان يضيء قداما وفق الجدول الزمني ونتوقع بدء ضخ الغاز في الأنايب من لوثيان قبل نهاية العام".

واتفق الشركاء على بيع غاز بقيمة 15 مليار دولار إلى عميل في مصر وهو شركة دولفينوس القابضة لكن جرى



بوابر الأزمة تتسع رغم مساعي الإنقاذ